S/PV.5352

الأمـم المتحـدة

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٣٥٢**

الاثنين، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، الساعة ١٠/١٦

نيويورك

الرئيس:	السيد مهيغا	(جمهورية تترانيا المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسوف
	الأرجنتين	السيد غارسيا موريتان
	بيرو	السيد موروتي
	الدانمرك	السيد فابورغ – أندرسن
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد غوان جيان
	غانا	السيد تشي – منسون
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد بيابارو – إيبورو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد جونستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بولتون
	اليابان	السيد إندو
	اليونان	السيدة بابادوبولو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2005/673)

06-21786 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2005/673)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد تيري رود - لارسن، المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

تقرر ذلك.

أدعو السيد لارسن إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2005/673، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، يحيل بها التقرير نصف السنوي بشأن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

بعد المشاورات التي أجراها أعضاء مجلس الأمن، أُذن لي الإدلاء بالبيان التالي نيابة عن المجلس:

”يشير مجلس الأمن إلى جميع قراراته السابقة بشأن لبنان، ولا سيما القرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، و ٤٢٥ و ٤٢٦ (١٩٧٨)، والقرار ٥٢٠ (١٩٨٢)، والقرار ١٦١٤ (٢٠٠٥)، وكذلك البيانات التي أدلى بها رئيس المجلس بشأن الحالة في لبنان، ولا سيما البيان المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، والبيان المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، والبيان المؤرخ ٤ أيار/مايو ٢٠٠٥.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد تأييده الراسخ لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي، وكذلك لحرية الصحافة فيه.

”ويرحب مجلس الأمن بالتقرير نصف السنوي الثاني المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، المقدم من الأمين العام إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

”ويلاحظ مجلس الأمن إحراز مزيد من التقدم الملحوظ في تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، ولا سيما بانسحاب القوات السورية من لبنان وإجراء انتخابات برلمانية حرة وذات مصداقية في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠٥، غير أنه يلاحظ أيضا مع الأسف أن أحكاما أخرى من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) لم تنفذ حتى الآن، ومنها على الخصوص حلّ الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، وبسط سيطرة الحكومة على جميع الأراضي اللبنانية، وإجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وفقا للقواعد الدستورية اللبنانية وبدون أي تدخل وتأثير أجنبيين.

”وفي هذا السياق، يثني مجلس الأمن على الحكومة اللبنانية لقيامها بفتح حوار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ مع ممثلي الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، ولاتخاذها خطوات نحو استعادة كامل

السيطرة على جميع أرجاء أراضيها، ولرغبتها المعلنة في إقامة علاقات دبلوماسية كاملة وتمثيل دبلوماسي كامل بين لبنان وسورية وترسيم الحدود بين البلدين. ويدعو المجلس الحكومة اللبنانية إلى مواصلة جهودها من أجل إحراز تقدم بشأن جميع هذه المسائل وفقا للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) والسعي إلى إقامة حوار وطني واسع النطاق، كما يدعو المجلس جميع الأطراف الأخرى المعنية، ولا سيما حكومة سورية، إلى التعاون لبلوغ هذه الغاية.

"ويلاحظ مجلس الأمن مع القلق ما ورد في التقرير عن تدفق الأسلحة والأفراد إلى الأراضي اللبنانية، ويثني في هذا الصدد على حكومة لبنان لاتخاذها تدابير لمكافحة هذه التدفقات ويدعو حكومة سورية إلى اتخاذ تدابير مماثلة.

"ويدين مجلس الأمن استمرار الهجمات الإرهابية في لبنان، التي نجم عنها مقتل أو جرح العديد من المواطنين اللبنانيين، بمن فيهم عدة شخصيات لبنانية مرموقة، وذلك في إطار استراتيجية تتعمد زعزعة استقرار البلد وتخويف الشعب اللبناني وحكومته ووسائل إعلامه.

"ويحذر مجلس الأمن أن المسؤولين عن هذه الجرائم يجب أن يحاسبوا عليها محاسبة كاملة وأنه لن يُسمح لهم بتهديد الاستقرار والديمقراطية والوحدة الوطنية في لبنان.

"ويكرر مجلس الأمن دعوته إلى التنفيذ الكامل لجميع مقتضيات القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، ويحث جميع الأطراف المعنية على التعاون الكامل مع مجلس الأمن والأمين العام لبلوغ هذا الهدف.

"ويثني مجلس الأمن على الأمين العام وعلى مبعوثه الخاص لجهودهما وتفانيهما من أجل تيسير تنفيذ جميع أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) والمساعدة على ذلك".

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2006/3.

وبهذا يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.
